عدد ٨٢ السبت في ٩ مايو (ايار) سنة ١٨٩٦ السنة الثانية

قيمة الاشتراك

غرش صاغ

٦٠ في عموم القطر المصري

في الولايات العثمانية

٤٠ فرنكا

في اوربا واميركا وغيرها ليرا انكليزية

صاحب الجريدة ومدير سياستها المسئول

(ا٠ كرينوُد)

المشير ١٨٩٤

المكاتبات والاشتراك

جميع معاملات تتعلق بمكاتبات المشير واشتراكاته يجب ان ترسل الى مصر القاهره باسم

سليم سركيس

الدفع سلفاً

THE COUNSELLOR (AL-MUSHEER)

Edited by S. S. SARKIS. Cairo (Egypt)

(تجد رسوم هذا العدد في الداخل)

شنق الارمني وفوز الانكليز

مقدرة سمو الامير على العفو

يجب ان يكون النظام كاملا في اصله

هل يلام كوربت بك

سكوتُ سكوت

(لاتحق العقوبة اذا كانت لا تفيد خيراً) حكمة قانونية

شنق الرجل الارمني مشيخ غبرليان فلم يكن وحده الخاسر بل خسرت مصر وخسر سمو الخديوي وخسر القضاة ايضاً فشملت القطر الخسائر٠ اما الانكليز ففازوا فوزاً عظيماً

ويعلم الناس قاطبة ان الانكليز لو تداخلوا في مسألة الارمني لنالوا بدون شك تخفيف عقابه ولكنهم لم يفعلوا وهنا محل الاستغراب

بل هم اهملوا امر الرجل ونفذ الحكم الظالم ففازوا اولا — بارضاء المسلمين من سكان القطر ٠ وذلك لان أهالي مصر قد ادركوا من الحوادث السابقة مقدرة الانكليز على اجراء كل شيء لو ارادوا ٠ فهم لم يتداخلوا في امر الارمني فعدَّ ذلك ارضاءً منهم للمسلمين٠ ثم قد رسخ في اذهان المسلمين ان انكلترا دون سواها نصيرة الارمن كما اتضح من اعمالها مع تركيا٠ فعلم الاسلام عموماً اليوم بعد اغضاء الانكليز عن انقاذ الرجل (وفي وسعهم ان ينقذوه لو ارادوا) ان الانكليز لايهمهم الا ان يأخذ العدل مجراهُ ٠ من هذه الجهة ارضى الانكليز اهالي مصر

ثانياً — فازت انكلترا بواسطة شنق الارمني بارضاء الارمن بمعنى انها لم تتداخل في مسئلة الرجل لاسلباً ولا ايجاباً بل لزمت الحيادة باعتبار ان امرهُ خاص بالحكومة المحلية وليس من شأن الانكليز ان يتعدوا على حقوق الحكومة

ثالثاً — فاز الانكليز بعد شنق الارمني باعظم ما تمنوا الحصول

عليه من زمن بعيد وهو تعيير خواطر الاجانب عن الحكومة المصرية وتكديرهم من سمو الامير. فقد كانت انكلترا تخشى ما تراه من ميل الاجانب الى سمو الامير الامر الذي لو تمَّ بتمامه لكان عقبة في سبيل مشروعاتها ومقاصدها. فلما هب الاجانب باسرهم الى الشفاعة بالرجل وتقدموا الى سمو الامير باما لهم العظيمة واعتماداً على ميلهم اليه ومساعدته في كل اميالهِ رفض استقبالهم وهجر سراي عابدين الى الاسكندرية فراراً من ان يضطر الى مقابلتهم. فحسب الاجانب هذا الامتناع اهانة لهم وزاد كدرهم رفض الجناب العالي شفاعتهم باعتبار انهم جماعة لهم فضل على مصر وميل الى حاكمها فخابت امالهم من مقابلته لهم ومن قبول شفاعتهم. ويقول شاعرنا المجيد

كلّ ما ترتجيه سهلٌ ولكن
عثرات الامال ليست بسهله

فاظهروا كدرهم من سمو الامير اذ كان مارًّا بالامس في عربته من سراي عابدين ومرَّ امام النيوبار والسبلنديدبار حيث يجتمع الالوف من الاجانب فما لاحت عربة الامير حتى رأيت تلك الكراسي التي كانت غاصة بالخلق قد اقفرت من الناس الذين تركوها مسرعين الى داخل البنايات حتى لا يضطرهم وجودهم عليها الى تقديم واجب الاكرام الاعتيادي لسمو الامير اعتباراً منهم ان سموه قد اهانهم. وهكذا فقد فاز الانكليز من هذه الجهة باستمالة الاجانب عن سمو الامير

ثم اظهر الاجانب مقدار كدرهم بالمظاهرة العظيمة التي قاموا بها عند ما احتفل امس في كنيسة الارمن الارثوذكس الكبرى بقداس حافل عن نفس المشنوق فازدحم الافرنج على اختلاف اجناسهم وقد حمل الذين في المركبات العشر الاولى اكاليل الشمع والزهر يتقدمهم راية بيضاء عليها صليب اسود وعلى هذه الحالة طاف الالوف ساحة الاوبره وساحة عابدين واعظم الشوارع فلما بلغوا المدفن ابنوه بخطبتين ارمنية وفرنساوية وعددوا مناقبه وانهم لا يعدونه قاتلاً بل شهيداً مات في سبيل وطنه. وفي ذلك الموقف العظيم افتتحوا باب الاكتتاب لبناء ضريحه ثم اكتتبوا بمبلغ آخر لارسال اخيه الصغير الى اميركا حيث يتلقى العلوم. وكانت كل حركة في هذه المظاهرة بمثابة احتجاج من السكان على تصرف الحكومة. ولا شك عندي ان كل حاكم يندم اذا اوجب حكمه انحراف فريق مهم من رعاياه عنه. وفي الحكم القانونية « انه لا يسوغ ان تبلغ العقوبة مبلغاً يتعذر معه تعويض الضرر اذا ظهر ان الاجتماع الانساني اخطأ في حكمه ». بقي عليَّ الآن ان انظر في حكم القضاة على الرجل واكتب بالحرية التي امتاز بها المشير لانني احب ان يقف قراء جريدتي على الحقيقة

فقد روي انه لا اثر في اوراق الدعوى لما يروى عن مشيخ اي انه لم يذكر ولم يثبت شيئاً من تهديد المقتول الكردي له بالوشاية على اهله وطلب نقود منه واخباره اياه انه قتل جماعة من اهله. والذي تحققته ان هذا الانكار باطل وكذب ظاهر لان اقرار مشيخ بالقتل كان مقروناً بادعائه تلك الاحوال. ويعلم كل من له اقل المام بالقانون انه لا يمكن قانونيا تجزئة الاقرار. ثم انه في التحقيقات الرسمية قد شهد شهودٌ بصحة تلك الاحوال التي ينكرها البعض كما ان الدفاع قد تناول هذا الامر في ذكر الاسباب العاذرة وايرادها سواء امام محكمة الاستئناف والمحكمة الابتدائية. وارباب النقد ينتقدون على حكم المحاكم القضائية من جهة كون الاقرار بالقتل لا يجزأ في اصله فكما ان المحكمة حكمت

بالاعدام بناء على اقرار الرجل بالقتل فالاقرار المذكور الذي بني عليه الحكم انما كان مقروناً بذكر الاسباب العاذرة فان الرجل قال انني قتلت الكردي لانه قال لي انه فعل ماهو كيت وكيت فكان يقتضي اذ ذاك اعتبار تلك الاسباب العاذرة كما اعتبر اقراره. هذا فضلا عن شهادة الشهود فيما سلف بيانه. الا ان المعلم علي يوسف الملقب (بابي سيقان) اراد ان يقلب تلك الحقائق في المؤيد عند ايراده مثلا اسماء القضاة الذين حكموا في محكمة الاستئناف الاهلية فقد اراد المؤيد ان يقول ان اكثر القضاة كانوا من المسيحيين ذلك نظير قوله ان جناب كوربت بك احد القضاة هو الذي فحص الاوراق وقدم للمحكمة التقرير الذي بنت عليه حكمها. ولكن فات المعلم علي واعوانه ان النظام يجب ان يكون كاملا في اصله حتى يصح ان يحتج به ثم من يضمن لنا ان جميع الاوراق ترجمت لجناب كوربت بك وخصوصا اوراق التحقيق الذي سمعت فيه شهادة الشهود. بقي ان المسألة تحتاج الى تحقيق فان كان كوربت بك لم يطلع على هذه الاوراق جميعها بل اخفيت عنه قصداً وترجم منها ما اختاره المترجم فقط فقد وجب البحث والنظر في ذلك. ومن لي بمن يوجه نظر كوربت بك مرة ثانية ليطلب اعادة النظر في الاوراق بمساعدة رجل امين. والذي جعلني اشك في اطلاعه على جميع الاوراق هو انه لما بلغه خبر تلك الاحوال العاذرة بعد اعدام الرجل اظهر الدهشة والاستغراب وصرح انه لم يقف عليها بين الاوراق التي ترجمت له

فاذا ثبت بعد ذلك ان كوربت بك لم يطلع على تلك الاوراق فلا إثم على القاضيين المسيحيين الآخرين. فانهما حكما بمقتضى تبليغ زميلهما الصادق بالطبع وبحكم القانون. والصدق لايلزم منه عدم الغلط. اقول ذلك لان القاضي يصدّق كلامه بموجب القانون اي ان القضاة يعتمدون على واحد منهم ويعهدون اليه فحص اوراق معلومة وبعد ذلك يسألونه رأيه ويقبلون ذلك الرأي ويؤيدونه وهم لم يطلعوا على حرف واحد من مضمون الاوراق لثقتهم بزميلهم حسبما رسمه القانون. فليصرّحوا للشعب بوجود اثر لتلك الاحوال في الاوراق التي طالعها كوربت بك وحينئذ نسلم ان لا حرج على القضاة في حكمهم بحسب ما يتضح لعدالة القاضي وذمته. الاّ من حيث مؤاخذة رأي الشعب من قبيل الواجب. لان القاضي غير مقيد بوجوب الرأفة وان حقّ لهُ استعمالها

ثم اريد ان انظر الآن فيما يتحدث به الناس كثيراً وما ترويه بعض الجرائد الكاذبة تمويهاً على العقول. وهو هل عيَّن القانون وقتاً محدوداً يجوز فيه لسموّ الامير ان يعفو فاذا انقضى ذلك الوقت انقضت المقدرة على العفو؟. يقولون ان المدّة المعينة في القانون هي ١٥ يوماً. كذبوا والحق اولى ان يقال. فان المادة ٢٨ تقضي ان الحكومة في مدة ١٥ يوماً بعد صدور الحكم لا حقّ لها ان تنفذ الحكم بل ان تنتظر ارادة الحاكم الاعلى. فاذا انقضت تلك المدة حق للحكومة ان تنفذ الحكم الا اذا منعه الحاكم. بمعنى انه بعد مضي ١٥ يوماً لو نفذت الحكومة الحكم بدون استشارة الحاكم فلا حق له ان يعترض لانها فعلت. ولكن له كل الحق ان يراقب ويمنع وذلك اذا اراد. فكم كان اشرف لسمو الامير ان يكون حليماً في هذه المسئلة. وقد ورد في الحكم «كاد الحليم ان يكون

نبياً ».ويقال في بعض المجالس ان سمو الامير لم يطالع بنفسه الاوراق بل امر بعض رجاله ان يطالعوها ويعرضوا عليه رأيهم فكان رأيهم ان لا محل للعفو . وهو تسليم في غير محله خصوصاً وفي المسئلة نفس انسان لا نفس حيوان وامال امة بل امال أمم

وكذلك فان حضرة المستر سكوت لما عرضت عليه الاوراق لم يقرأها بذاته ولم يطلب ان تترجم له بحروفها كما هو الواجب على من كان مستشاراً بل عهد الى احد رجاله ان يقرأها ويبدي رأيه فيها ففعل . وكان رأيه ان لا محل للشورة بصلاحية العفو وتخفيف العقاب وهو جهل من المستر سكوت لا يغتفر والاَّ فان كان المستشار الخديوي لا يعتمد على ذاته فأي لزوم لوجود هـذا الانكليزي في هذا المنصب والرأي ليس له بل للمصري الذي يعينه

اليس الاولى تعيين مصري لهذا المنصب اذا كان الرأي لهُ وليس للانكليزي . وهنا اذكر ان الاحنف قال لقومه اياكم ورأي الاوغاد قالوا وما رأي الاوغاد قال الذين يرون الصفح والعفو عاراً . وعندي ان مصطفى فهمي باشا رئيس النظار كان احكم من المستر سكوت في تصرفه لانه ابى ان يتداخل على الاطلاق في هذا الامر . لكن هذا لايمنع ان نلوم عطوفته على اهماله اهم واجباته اذ ما الفائدة من وجوده اذا كان لا فائدة من الامل به . اذاً سيان وجود رئيس النظار وعدمه . ويقال ان للسلطان يداً في عدم العفو عن الرجل فان صح ذلك صدق في حكومة مصر قول الشاعر

كتاركة بيضها بالعراء وملحفة بيض اخرى جناحا

اذ تكون مصر قد اعدمت احد رعاياها واحد المقيمين في ظلها لتأخذ بثار احد رعايا حكومة اخرى ظالمة

اما الآن وقد قضي الامر وشنق الارمني غبرليان ورأت الحكومة ان تندم ولات ساعة ندم فانا اوجه انظاره الى تجنب السقوط في غلطة اخرى . فان الارمني الثاني المحكوم عليه بالاشغال الشاقة في طره يظلم كثيراً من روؤسائه حتى بلغني انه قدم عريضة الى سموّ الخديوي يسترحم منهُ ان يامر بشنقه نظير رفيقه اعتباراً منهُ ان الموت خير من حياته الحاضرة . واني اخشى ان يؤثر تعذيب الرجل على قلوب الناس والجرح لا يزال طرياً فتكون العاقبة وخيمة

دعوى الاهرام على لسان العرب

كتب اليَّ احد الادباء في الاسكندرية مدافعا عن تقلا باشا بما نسبه اليه المشير بخصوص هذه الدعوى وان لدى الباشا سندات بحقوقه المقدسة على اصحاب اللسان وانه صبر عليهم كل هذه الايام عن طيبة خاطر . والذي اعرفه ان اصحاب اللسان لم يكتبوا شيئًا من تلك السندات اذا كانت موجودة وستظهر المحاكمة صحة الامر واما انه صبر عليهم كرماً فمردود بما نعرفه من حرص سعادته على المال حتى لقد كان يرسل الاهرام منذ نشأته الى خال له في كفر شيا فلما توفى شقيقه المرحوم امر بمنع الجريدة عن خاله ولهذا المنع قصة لطيفة ليس هنا محل لذكرها اما اذا كان لسعادته من كرم الاخلاق وطيب العنصر مادفعه الى الصبر عن مطالبة اصحاب اللسان بحقوقه كل هذه الايام والاعوام فلماذا لم يظهر نفس هذه المكارم يوم كانت امرأة شقيقه المرحوم نازلة في بيته فلما انتهى اقتسام الارث لم تجد في مساء ذلك اليوم ما تقتات به فاستدعت الخادم وسألته لماذا لم تحضر العشاء قال لان سعادة البك لم يعطني نفقة هذا اليوم اعتباراً منه ان اقتسام الارث قد صيرهُ حرًّا من نفقة الطعام لها فاضطرت الارملة المسكينة ان تقضي ليلتها تلك في اوتل يونار . فان رأى حضرة مراسلي ما يقنعه والا عدت الى الايضاح عن كيف يتاجر سعادة الباشا بامواله بين الفلاحين . والشيء بالشيء يذكر فان سعادته يدافع كل يوم في جريدته عن الفلاح ويقول ان الانكليز اضروا بالمزارعين وهو في الوقت نفسه يدين الاموال في داخلية القطر للفلاحين بربا فاحش كما سيظهر من محاكمة مستر اشغال البكوات تقلا في سبك الثلاث وسأنتظر افادات العارفين لانشرها على صفحات المشير تاديباً لهذا الرجل الذي يدعي انه يحب خير الفلاح

رسم المشير

هذه محكمة نصبت لادارة الامور الشرعية فلا يستغرب الناظر اذا رأى بين رجال الشرع رجلاً عسكرياً ربما كان مشيراً ولكن بالسوء · لان المحاكم الشرعية اصبحت اشد احتياجاً من سواها الى الاصلاح بدليل ما يظهر للناظر من ميكروبات الاغراض الذاتية الحائمة حول رأس احد القضاة وهو يكتب ما يوحي به اليه مشير السوء · فلما رأى الانكليزي الذي تراه على الجانب الآخر ان القضاة قد اهملوا الشريعة ونبذوها ظهرياً وتركوها في مكان بعيد عنهم قال في نفسه لقد تمادى هؤلاء الناس في اهمال مصالح الشريعة الاسلامية وعليّ ان اصلح كل خلل في مصر · فهو اذ ذاك قد امسك كتاب الشريعة الذي اهمله اربابه وسيأخذه ويهتم بتسليمه الى مستشار شرعي ··· تكون له السيطرة على القضاة فلا يهان الشرع كما يجري كل يوم



محكمة بغير حكمة

اذا المرء أبقى بين رأييه ثلمة
تسدُّ بتعنيفٍ فليس بحازم

لقد كان اجدر بالحكمة الشرعية في مصر ان لا تبقي ثلمة تسدُّ بتعنيف وان تنظر في مسئلة الامراء بما يوجبه الشرع الشريف حتى لا تضطر الى سماع ما لا يرضيها وكان احرى بحضرة القاضي الشيخ حسونه ان يجعل الحق وجهته فانه لمثل هذا تولى المقام الرفيع الذي يشغله الآن فان دام الحال على هذا المنوال لم نضمن بقاء حضرة الشيخ حيث هو الآن · ومن غرائب هذه المسألة ان المحكمة استندت في حكمها الذي اصدرته على حضرات ورثة المغفور له البرنس ابراهيم باشا احمد على فتوى اصدرها حضرة الشيخ حسونه شيخ الجامع والمتولي الافتاء في الوقت الحاضر موقتاً · اجاز فيها سماع شهود الزوجية وتقديمها على شهود الطلاق وهو عمل مخالف للشرع الاسلامي على خط

مستقيم بسبب حصول الاقرار من الورثة ومن الشهود الذين معهم بان المغفور له البرنس ابراهيم باشا احمد طالق زوجته البرنسس نعمت هانم . وكان يعلن انهـا طالق على الدوام بمشهد من كل الانام الى آخر ايام حياته . وقـد شهد الشهود بصحة ذلك . فكيف يجوز في الشرع سماع شهود جاءت بهـم دولة البرنسس وهم يزعمون انها كانت حتى يوم وفاته زوجة له غير طالق . وهذا امرٌ لا يحتاج الى بيان او معارضة شرعية الا اذا كان علماء الشرع قد صاروا الى درجة لا يعرفون فيها الحق من الباطل والخطأ من الصواب . وفي المسئلة وجه آخر فان القاضي او المحكمة الشرعية باسرها مقيدة في احكامها اذ يجب عليها ان تأخذ بارجح الاقوال عملاً بالمذهب الحنفي . وان لا يعمل بالاقوال الضعيفة مطلقاً كما قضت لائحة المحاكم الشرعيـة التي هي قاعدة العمل ومشكاة للقضاة يستنيرون بانوارها . الا ان المحكمة لما حكمت على الورثة حكمها الغيابي احضرت رجلاً اجنبياً وجعلته وكيلاً عن الورثة ثم اصدرت حكمها في وجه ذلك الوكيل المسخر . وقد فعلت ذلك استناداً على فتوى اصدرها حضرة الاستاذ المذكور الذي اكثر من اصـدار فتاويه الغريبة المخالفة في الاكثر للشريعة الاسلامية حتى ارتاب الناس في حقيقة تضلعه من العـلوم الشرعية . اما فتوى الشيخ المذكور فقـد قال فيها بجواز الحكم على الغائب عند ما يختفي . تمسكاً بقول احد اصحاب ابي حنيفة مع انه لم يسبق العمل بذلك الرأي فيما مضى . فلو جاريناه على زعمـه من وجوب العمل بذلك الرأي لا نرى بدّاً من الاعتراض على المحكمة فان الورثة كما يعلم الناس قاطبة في هذه القطر من اشهر العظماء واعظم من تغص بهم محافل الكرام لم يختفوا عن الاعين ساعة واحدة حتى ينطبق عليهم

نص هذا القول الضعيف مع فرض جواز العمل به . و[...] انهم لم يختفوا عن أعين الناس لم يختفوا ايضاً عن المحك[مة] بل ارسلوا اليها اكثر من مرة يطلبون منها تأجيل المواعي[د] الضيقة التي حددتها وضرب موعد فسيح آخر لها حتى يتس[نى] لهم تعيين وكيل ينوب عنهم امام المحكمة للنظر في الدعو[ى]

وزد على ذلك فانه لما تجاوزت المحكمة الحد في تشديد[ها] بعثوا بوكيل من قبلهم الى المحكمة فقابل حضرة القاضي اذ كان داخلاً الى المحكمة الشرعية في نفس اليوم الذي صدر حكمه الغيابي بحضرة الوكيل الاجنبي . ومع ذلك [لم] يسمح القاضي باعتماد الوكيل بل امره بالخروج من المحكمة وبعد انصرافه اصدر القاضي الحكم السالف ذكره . و[...] هذا ثابت في محضر البوليس عن يد شهود . بقي بعد هذ[ا] ان الورثة لم يختفوا عن الاعين حتى تنطبق عليهم فتوى حضرة الاستاذ . وبصرف النظر عن كل ما ذكرناه فالقاضي لا يجوز له الحكم الا بالارجح والذي اعتمد عليه قولٌ [لا] يعمل به ولا نخطئ اذا قلنا ان المحكمة المذكورة هي اول من حكم على هذا الوجه من عهد ظهور الاسلام فا[ن] كنا لانعترف للمحكمة بشيء من المقدرة فكيف يجب ان نعترف لها بحق سن قوانين جديدة . وهنا اوجه نظر الحكومة السنية الى مسألة ذات اهمية فان الورثة رفعو[ا] اعتراضهم على الحكم المذكور الى نظارة الحقانية وطلبو[ا] اعادة فحصه بالطريقة القانونية فكان من نظارة الحقانية ان شكلت لجنة علمية واسوء التدبير الذي يليه سو[ء] المصير جعلت من ضمن اعضاءها حضرة الشيخ حسونة فكيف يجوز في عرف العدل والشرع ان يكون الخصم المشكو منه هو الحكم فان حضرات الورثة يشكون من

فتوى الشيخ حسونه واللجنة العلمية التي تشكلت في نظارة الحقانية هي بقصد النظر في فتوى الشيخ المذكور فكيف يليق ان يكون هو بنفسه من جملة الناظرين في فتواه لعمري ان كل ما اتصل بي من احوال هذه الدعوى يؤيد ما يظهر في الرسم الهزلي لهذا العدد اي ان القضاة ومحاكم مصر الشرعية قد نبذوا الشرع جانباً وليس اهمالهم الا واسطة لتداخل الاجانب ان لم ينتبه ارباب الامر ويغار الاسلام على نفسه من ان يتولى اموره الدينية من لا يدين بدينه ولكنه يفضل عليه في ادارته وتدبيره ولي كلام آخر اوافي به القراء ان شاء الله

برافو نقولا الثاني

لئن ساءني ان الروسية لم تساعد الدول على اصلاح الدولة العثمانية عند اشتداد الازمة الارمنية فلا يسعني الا ان اثني على عظمة قيصر روسيا الشاب بعد ان اظهر في سياسته منذ ترقيه العرش حكمة فائقة تشير الى خير عظيم في مستقبل الايام فقد رأى عظمته ضعف تركيا وآنس موضع الضعف منها فاحتال عليها الى ان تمكن بعد مجاملتها من ان يصير الآمر الناهي عليها يفعل سلطانها ما يأمره به سفير القيصر الذي فعل مثل ذلك بفرنسا ولا غرابة في ان يتمكن القيصر من هذا العمل السياسي بعد ما علمنا ان حضرة السلطان عبد الحميد لا يعتمد على رأي نفسه بل على آراء اخصائه فهو يميل معهم كما مال الهوا حتى لقد صدق فيه ما قيل في خليفة كان يدير اذنه الى مشيرين اسم الواحد وصيف والآخر بغا قال الشاعر

خليفة في قفص	بين وصيف وبغا
يقول ما قالا له	كما يقول الببغا

وبعد ان فاز عظمة القيصر في سياسته الخارجية عمد الى اصلاح سياسة روسيا الداخلية وهكذا فقد نوى ان يجعل يوم تتويجه اعظم يوم تفتخر به روسيا اي انه سيطلق حرية الاديان. وجعل مقدمة عزمه هذا ان استدعى الى حفلة التتويج بعض حاخامات اليهود. ومعلوم ان اليهود قاسوا اشد العذاب في روسيا فهم الآن يجدون من عظمة القيصر ملكاً عادلاً ولا شك انها سياسة حكيمة من رجل حكيم لان اطلاق حرية الاديان يعود باعظم الفوائد وتتقدم المملكة الروسية خطوة مهمة في المدنية

آليت على نفسي ان لا اشغل جريدتي بتقريظ الكتب ولكن حضرة الفاضل الدكتور سليم افندي شمعون اصدر في هذه الايام رسالة في الوقاية من العدوى لا يليق اهمال تقريظها بل من الخطاء ان لا احرض القراء على اقتنائها خصوصاً في هذه الايام التي اصبحت الكوليره تتهدد القطر وتفتك في الاسكندرية والرسالة المذكورة جامعة للامراض العديدة وفيها وصف تلك الامراض وكيفية انتقال العدوى وطريقة اجتنابها فأثني على حضرة المؤلف. والرسالة في مائة صحيفة وتطلب من المؤلف في الاسكندرية

يهتم جوق حضرة الاديب اسكندر افندي فرح باعداد المعدات العديدة وتهيئة الملابس الجديدة وعمل المناظر اللازمة لتمثيل الرواية التي اصبحت اشهر من نار على علم وهي رواية عبد الله التعايشي خليفة المهدي وحرب السودان الحاضرة. وقد بدأ هذا الجوق الكامل في حفظ الرواية. وقرأتها فوجدتها غاية في الرونق ودقة المعاني. وهي

تمثل الحرب الحاضرة وفيها من الثناء على سموّ الخديوي وجنود مصر ما هم اهله وأوكد انها ستنال رضى الحكومة والاهالي

كنا بواحد صرنا باثنين

بينما اخواني ابناء الوطن في جهات اميركا والبرازيل يشكون من الخطة التي تبعها كوكب اميركا مخالفاً الصواب مكذباً الحقائق خلافاً لما تقتضيه المروَّة في بلاد الحرية وبينما انا احاول تنبيه اصحاب الكوكب الى اصلاح ذلك الخلل اذا بجريدة ثانية قد ظهرت في اقصى اطراف العالم اي في مدينة سانتوس من البرازيل اسمها (البرازيل) صاحب امتيازها حضرة وطنينا سليم افندي يوحنا منصور ومديرها حضرة وطنينا انطون افندي نجار وكنت اود لو استطيع تقريظها وتحريض اخواني في كل مكان على الاشتراك بها تنشيطاً للجرائد العربية في تلك البلاد البعيدة ولكن ابى الله الا ان يتبع هؤلاء الاخوان خطة غير حميدة واوكد انهم سيندمون على اتباعها اذ ان الفائدة من انشاء جريدة في البرازيل لاتهم الا المهاجرين ثم تسلك مسلكاً كله مخالفة لاهواء اولئك المهاجرين . ويالله ماذا رأى حضرة محررها او مديرها من خيرات السلطان حتى جعلت فاتحة الجريدة الدعاء له بل من اين علم المحرر ان العصر الحميدي « نور العلوم والعدالة » وان فيه « انطلقت جرائد الاخبار لاظهار مكنونات الاقدار » لعمري اذا كانت كل اخبار جريدة البرازيل على هذا النمط من الصدق فلا اظنها نفيد المهاجرين اقل فائدة والا فلماذا هاجر اصحابها الى اقصى اطراف الارض هل لان العدل شمل المملكة العثمانية ام لان حضرة محررها يقدر ان يقوم بفروض دينه في بلاده ام لانه حرٌّ في سلوكه وكلامه ام لانه وسائر اهله ومعارفه يستطيعون الخروج من منازلهم في وطنهم غير خائفين على ارواحهم واموالهم اكان كل هذا ما دفع باصحاب الجريدة الى انشائها على مديح حكومة السلطان ام لم يتعظ حضراتهم بما جرى للفيحاء التي كان نصيبها الموت لانها لم تسلك طريق الامانة ؟ هذا من حيث **مبداء الجريدة** واما حروفها فسقيمة وكتابتها أسقم واخبارها قاصرة على مديح الدولة العثمانية فاي نفع يرجى منها . واني انصح لاصحابها تغيير خطتها واضمن لهم النجاح التام بدليل ما يلاقاه المشير من غيرة اخوانه في البرازيل وسائر الجهات التي وصل اليها المهاجرا العثماني والظاهر ان اصحاب البرازيل شعروا بخطائهم فلم يبادلوا المشير وخيراً فعلوا الاَّ ان اخواني هناك بعثوا اليَّ بالعدد الاول منها مع رسالة مطولة في انتقاد خطتها وسأعود الى هذا الموضوع اذا بقيت البرازيل على خطتها العوجاء

سألني بعض الادباء ان انقل على صفحات المشير شكواهم من تصرف محل سوارس في الاسكندرية مع الذين يأخذون اوراق اليا نصيب بالتقسيط فان الادارة المذكورة تستعمل الخديعة في معاملة اصحاب الكوبونات بمعنى انها بعد ما تطالبهم كل شهر بالقسط المستحق مدة معلومة تعود فتهمل مطالبتهم بضعة شهور الى ان تنقضي المدة المعينة ثم تطالبهم بالقيمة عن ٤ او ٥ شهور دفعة واحدة وهي تعلم انهم لايمكنهم دفع القيمة دفعة واحدة فيضطر حامل الكوبون الى التأخر وهكذا تسقط حقوقه ويؤخذ منه الكوبون ويخسر ما كان قد دفعه عن الاشهر الماضية وهو تصرف يشكو منه الناس ويعتبرونه حيلة فاوجه الى هذا العمل انظار البنك المذكور لئلا يقال ان الامر حيلة فلايبقى للناس الثقة اللازمة . فان كان للبنك مايدافع به عن نفسه فانا انشر دفاعه بسرور

اهانة رجال الله في سوريا

اذا سيم مولاك الهوان فانما
تراد به فاقصد له وتشدد

متى اصبح الوالي يقول لرئيس اساقفة الدين النصراني «سكتر» غير خائف من العقاب . ومتى استطاع الحاكم التركي ان يقول لمطران الروم الارثوذكس «اخرج من حضرتي الى حيث القت» مخالفاً بذلك حقوق الاداب . ومتى وقف مطران النصرانية امام الحاكم التركي موقف الذليل المهان . ومتى صار المطارنة يخرجون من حضرة الولاة الاتراك طرداً ومتى تلطخت ثياب الكهنوت بعار الاهانة ومتى اصبح مسيح الرب موضع الاحتقار والذل ولم تتحرك في النصرانية غيرة على دينهم وعلى روءسائهم وعلى مسيح ربهم وعلى الوسيط بين الههم وبينهم فعلى هذا الدين النصراني السلام

ايها الناس ان اهانة روءساء اساقفة ديننا انما يقصد منها اهانتنا بل يراد منها جرحنا في ألين جسمنا الاجتماعي فاهانة الكاهن اهانة لكهنوته بل اهانة لوظيفته بل اهانة لربه بل اهانة لعشيرته

ولا تطلبن عزاً بذل عشيرة
فان الذليل من تذل عشائره

وعار على طائفة الروم الارثوذكس مع عظمتها ورفعة شأنها وكثرة رجالها واتساع ثروة افرادها ومقام كهنوتها وشهرتها ان يهان روءساء اساقفتها ولا يسمع للامة صوت يرد تلك الاهانة . فان كان السلطان لا يحمي روءساء ديننا فلماذا لانحميهم نحن وان حملهم شدة تمسكهم بدينهم على احتمال الاهانة فلماذا يمنعنا تمسكنا بهم عن الدفاع عنهم ويد من الحديد ايضاً . الا تعلمون ايها الناس انهم وقد بدأوا باهانة روءساء دينكم فعن قريب يصل الاذى اليكم . فان احب القارىء ان يعلم سبب هذا الكلام الذي هو احد من ضرب الحسام ولكن لايوءثر على من لدينا من الحكام فليعلم انه لما ذهب والي بيروت الى طرابلس الشام جاء نيافة مطران طرابلس ومطران عكار للسلام . فبثا شكواهما مما ينال الطائفة من الظلم وذكراه انه لما سألها امتداح سلوكه منذ مدة يسيرة ارسلا شهادتهما الى الاستانة . وبسطا اليه الرجاء ان ينظر في شكاوي طائفة الروم فاجابهما ان شكاويكم كثيرة التحامل والمبالغة فقالا له ان غاية ما نلتمسه التحقيق لاظهار الصحيح من الفاسد فتعلمون عطوفتكم حينئذ من هم اهل الدسائس والشبهات . فاخذته الحدة حينئذ وقال «انا اعرف ماذا افعل فان شئت انفي هوءلاء الناس واسلم البلاد الى من اشاء» فاجابه مطران طرابلس «ان البلاد لمولانا السلطان لا لعطوفتك» فوقف الوالي واشار بيده اشارة الطرد لهما من حضرته قائلاً «رُح . رُح انا لا اقبل تهديدات» فنهضا واجاباه قائلين «نحن لانتهددك بالكلام ولكننا نذهب لانه لم يبقَ لنا ثقة بك»

وفي رواية اخرى ان الوالي ذكر بعد السلام امر الروم الارثوذكس في عكار فقال انهم هم المعتدون المفسدون فاجابه مطران عكار مدافعاً عنهم قائلاً ان الذي ابلغ دولتكم ذلك عنهم كاذب من اصحاب الغايات الخصوصية فقال الوالي لا بل الروم هم المعتدون والمفسدون وهذا موءكد عندي ولا بد لي من نفيهم جميعاً وازيدهم تأديباً وعقاباً بابعاد روءسائهم . فأجابه المطران لا تقدر على ذلك فقال الوالي اني قادر عليه وزيادة وانتما ايضاً من الجملة

فقال له مطران طرابلس ان نفينا ليس بامر هين بل يقتضي له فرمان من امير المؤمنين كما سبق لليهود في روسيا فانهم لم يطردوا منها الا بامر عال من جلالة القيصر · وقال له مطران عكار ان اقل من هذا الكلام ترك سامي باشا الصدر الاعظم يتردد سنتين بلا عمل · فوقف الوالي واومأ اليهما بيده ان يخرجا قائلاً (سكتير) فخرج المطرانان بعد الاهانة والطرد · وارسلا كتباً الى البطاركة الاربعة والى قنصل جنرال روسيا في بيروت وارسلا رسالة برقية الى السلطان هذا مآلها

« تعاظم الاضطهاد على طائفة الروم الارثوذكس وتحامل والي بيروت عليهم حتى انه تهددنا بنفي الارثوذكس من هذه البلاد فعارضناه بعبارات قانونية عثمانية فاهاننا وطردنا · الرشوة والمداخلات معززة صائلة · نسترحم محاكمته لتسكين العواطف المجروحة ورد كرامة الرئاسة الروحية الساقطة اثر هذه المعاملة المهينة والا اصبحنا في حالة لايمكن احتمالها · ثم زارنا بعد ما اهاننا بساعات واخذ يحاول تخفيف الاهانة وتحريف عباراتها فلم يقنعنا »

كلمة عن مأموري الحربية

يحق لمأموري نظارة الحربية الشكوى من معاملة الحكومة لهم في زحفهم مع الجيش الى محاربة الدراويش فانها تميز العسكر عنهم تمييزاً لا محل له من العدل فانها عينت للعسكري نفقة سفره علاوة على راتبه وحرمت الملكي من ذلك مع ان للعسكري ميزات كالمعاش والتقاعد ونصف المعاش عند استعفائه فضلا عن اكتساب العسكري الفخر والشرف وعلامات الامتياز الظاهرية · كالوسامات اما الموظف الملكي في الحربية فليس له الا راتبه المعين ويضطر في رحلته هذه الى نفقات فاحشة لم تكن من حسبانه فانه ينفق على عائلته التي تركها نفس النفقة التي كان ينفقها اثناء وجوده معها ثم يضطر الى الانفاق على نفسه في المسير والنفقات كما لا يخفى مضاعفة والتعب عظيم ولم يتعود الموظف الملكي على مثل هذا ومن اغرب الغرائب ان الحكومة لو ارسلت احد موظفيها من مصر الى الاسكندرية في مامورية ما تدفع له نفقة السفر علاوة على راتبه مع انه ذاهب الى منتزه والى مدينة عامرة بين اهله واخوانه فبالاولى ان تدفع نفقة السفر للذي يعرض نفسه للموت خصوصاً في مثل حرب السودان فقد كتب احد الموجودين هناك يصف معيشته وهو وصف يستحق الذين يعيشون في مثله كل شفقة قال (انا موجود في ارض مقفرة ليس فيها الا استحكام العساكر نقيم في خيم على الجبال اقضى النهار بطوله في الشغل الشاق وبالكاد اتمكن من الحصول على رغيف عيش والحكومة لا تقدم لنا ماكولات اذ قد صدرت الاوامر بان الذين يزيد راتبهم على ١٠ جنيهات لا يعطى لهم تعيين حتى لقد صرنا نشتهي الزيتون والجبن واذا حضر بائع بادنجان او طماطم يكون العراك على تحصيل شيء منه اشد من الحرب مع الدراويش ولا يسمحون لهم بالذهاب من مكان الى اخر ويضطرون الى النوم من الساعة ٩ مساء بدون نور والذئاب حواليهم بكثرة عظيمة والذباب كالجراد والحر كالاتون والعدو من حولهم وقد ارسل عدد من المستخدمين هناك يطلبون ولو شيئاً من الخبز لانهم يأكلون هناك خبز النخالة هذه حالة الذين في تلك الجهات ولا ينكر عاقل مزيد احتياجهم الى مساعدة من الحكومة على الاقل بتعيين نفقات سفر تنشيطا لهم على العمل والاجتهاد

مقتل شاه العجم

لقد قتل شاه العجم بيد مغتال اثيم يوم خرج من قصره لتأدية فروضه فأسف الاعجام في كل مكان على وفاته ثم ما لبث جلالة مظفر الدين شاه ان تسنم عرش الملك من بعده · وهكذا قد اصيبت ايران بما كان ينتظر ان تصاب به الدولة العلية لان سلطانها في خطر دائم من اعدائه وفي خوف متواصل على حياته الا ان قتل السلطان من الامور العسرة لكثرة احتياطه والامل ان تطول حياته لينتبه الى اصلاح بلاده اما جلالة الشاه الجديد فيقال انه جامع لمزايا الملك العادلة والحاكم النشيط فاهنىء جلالته والاعجام وارجو ان يعيش عمراً طويلاً

بنات الاقباط

ان بنات الاقباط في حالة لا يحسدهنَّ عليها سواهن بل لا يرضاها لهن من تجري في عروقه دماء العزة والشرف ورجال الاقباط كما يظهر لايغارون على بناتهم خلافاً لما هو مشهور في كل امة من الغيرة العظيمة على بناتها لانهن امهات رجال المستقبل وكنز البيت الثمين . وقد كان الاقباط في ما مضى من عصور مصر ايام الجور والقهر في أشد حالات الضيم والاسر فهم يعذرون على خضوعهم للحكام اضطراراً . اما الآن فيدهشني صبرهم وخضوعهم ولا اجد لهم عذراً في ان تهان اعراضهم وتسبى بناتهم من احضان امهاتهن ومن بين ميئات من الرجال الاشداء ولم اسمع لهم شكوى الا ما يسمع للغريق من الانين . وقد كان هذا الانين صوت (متربص) على صفحات جريدة مصر القبطية ليس الاَّ . اقول ليس الاَّ لان جريدة مصر القبطية التي كان يجب عليها الانتصار لحق طائفتها اكتفت بنشر رسالة ولم تذكر شيئاً من عندها كأن لا رأي لتلك الجريدة وكأنها لاتشارك المتربص في شكواها

اما الشكوى فهي ان فتاة قبطية في الخامسة عشر من عمرها لاتعرف الحي من اللي أكرهت على يد قاضي المحكمة الشرعية بمديرية البحيرة على الاسلام ولم اسمع حتى الآن للطائفة القبطية او لغبطة بطريركها شبه صوت في حفظ حقوقهم وسأنتظر ما يكون من حضرة القاضي والمدير احمد بك خيري والاقباط وبطريركهم وجريدة مصر بالاولى فاما ان يكون نصيبهم من المشير نصيب قاضي الزقازيق الذي ارسلوه خاطبا فتزوج في مثل هذه الحادثة او يكون نصيبهم الثناء على غيرتهم والامر يومئذ لاستحقاقهم

هل فرنسا حرة؟

كلاَّ والف كلا . وكنت اظن ان الحكومة الفرنساوية قد عادت الى هداها وانه لا مانع الآن من دخول المشير في بريدها البيروتي فارسلت من مشير العيد الكبير بعض نسخ الى بيروت فاعيدت اليَّ نسخة واحدة وعليها « ان هذه الجريدة لا يجوز دخولها الى تركيا » وحجزت البوسطة بقية الاعداد . ولعل ايراد هذا الخبر يحمل الحكومة العثمانية على اهداء وسام آخر لمدير بوسطة بيروت الفرنساوية كما فعلت قبلاً . ومن البراهين على ان فرنسا ليست حرة كما تدعي هو ان حضرة رضى بك صاحب جريدة مشورت الذي حاولت فرنسا تعطيل جريدته بعث برسالة البرقية الى سعادة مراد بك صاحب ميزان في مصر دفع عليها ٣٩ فرنكاً فقبضت المال ولم ترسل التلغراف . هذا ما كان من امر ادارة التلغراف البارزي واما ادارة بريدها فانها أبت نقل اعداد جريدة مشورت حتى اضطر صاحبها الى طبعها في جنيفا من سويسرا وهكذا فان اصغر جمهورية اصبحت اكثر حرية من اعظم جمهورية واصبح الانسان يعتبر سويسرا الصغيرة اكثر من فرنسا الكبيرة فهنيئاً للفرنسويين بحكومتهم التي صيرت سويسرا احسن من وطنهم ان ان بقي في ادباء فرنسا من يريد هذا الانتساب بعد ان اصبحت حكومته العظيمة خاضعة لتركيا

زاير سمو الخديوي العاصمة صباح يوم الخميس قاصداً ثغر الاسكندرية جرياً على عادات سموه المالوفة في فصل الصيف • وكانت حفلة وداعه عند المحطة في غاية الابهة والرونق الاّ ان عدد الاجانب كان قليلا بالنسبة الى عددهم في حفلات الوداع السابقة • ويقال ان الاجانب في الاسكندرية لم يشاركوا الاهالي في مظاهرة الاحتفال كما هي عادتهم من قبل ولعل السبب في ذلك انتشار الكوليرا او غير ذلك

السيد جمال الدين

ورد في تلغرافات روتر ان قاتل شاه العجم من اشياع العلامة الفيلسوف السيد جمال الدين ولم يزد التلغراف على هذا الخبر فان كان المراد منه السيد جمال الدين الافغاني فلا نظن الخبر صحيحاً لان فضيلة الاستاذ لا يتلقى ادابه وعلومه من يغتال الملوك كما انه لاضلع له في حكومة العجم وهذا يظهر لكل منصف الا ان الجريدة المستركة المنتمية الى ابي الضلال اغتنمت هذه الفرصة لتوغر الصدور على السيد جمال الدين • ونشرت كلاماً لا نستغرب صدوره من جريدة دنيئة صاحبها دنيء ومحررها ادنى منه وان ادعى النسب العالي فانما هو في تصرفاته هذه يلطخ نسبه الشريف بادران السفالة ومثل السيد جمال الدين لا يؤثر على مركزه في قلوب اشياعه مثل هذه الاراجيف

يواصل الجوق الشامي المضحك تمثيل فصوله في مرسح عبد العزيز وقد لاقى هذا الجوق من اقبال الاهالي ما ملأ المرسح كل ليلة وحضرت العائلات التي وجدت في تمثيله المتقن ما تقضي في حضوره اهنأ الليالي

سلطنة زنجبار

حدث في هذه الايام ما طالما حدث لي شخصياً ايام كنت احرر لسان الحال في بيروت وذلك ان احدى الجرائد السورية نشرت خبراً بشأن بلاد زنجبار فأوردت في سياق روايتها قولها «ان جلالة سلطان زنجبار الخ» فما كان من المكتوبجي الا ان حذف «جلالة» واستبدلها بلفظة «حضرة» ولفظة سلطان بلقب (حاكم) بمعنى ان حكام المملكة العثمانية لا يعترفون بلقب سلطان لسلطان زنجبار • وقد اضحكني هذا الجهل المركب • اذ ماذا يهم جلالة سلطان زنجبار لو اعترف بجلال مقامه وسلطانه مثل هؤلاء الحكام الاغرار والملوك والعظماء يعترفون بجلالته ويعطونه هذا اللقب في كتاباتهم • بل اية مزية للفظة جلالة وسلطان اذا كان نائلهما لايستحق ذلك — فان كان سلطان تركيا على ما هو ظاهر من اعماله وسياسته يجب ان يكون جليلا وصاحب سلطان فكم بالاولى يليق هذا اللقب بملك انام رعيته في مهد الامان وسهل لهم سبل الراحة واطلق لرعيته حرية العمل وجعل همه ترويج مصالح البلاد لنفع العباد • والشيء بالشيء يذكر فان حضرة الملك الجليل والشهم الاعظم النبيل حمد بن ثويني سلطان زنجبار المعظم من اعظم الرجال ذكاء وفضلا يلاقي ضيف بلاده كل اكرام وتجد الحقيقة عنده اسمى مقام خلافاً لسلطان تركيا الذي ليس له الا اللقب الفارغ وهو يوقع رعيته ومملكته كل يوم في ورطة يعسر الخلاص منها واني ارجو من حضرات مشتركي المشير في زنجبار ان يوافوني بشيء من مكارم اخلاق جلالة سلطانهم لازين به صفحات هذه الجريدة التي نعرف اقدار الرجال